

■ الفصل الثالث

إهدار المال العام في الشركة القابضة للسياحة والإسكان والسينما شركة تبيع أراضي بالقاهرة بسبعة جنيهات للمتر وتهدر ٢٩٠ مليون جنيه !

♦ الخبراء يؤكدون: أرباح الشركات وهمية
وناتجة عن إدارة حصيلة بيع الفنادق

أوكازيون الشركة القابضة للسياحة والإسكان والسينما مستمر بمناسبة الأعياد.. وغير الأعياد ٢٩٠ مليون جنيه فارق في تقدير أراض تطرحها شركات المقاولات للبيع! سعر متر الأرض بالقاهرة المحروسة سبعة جنيهات فقط! أراض لا حصر لها «بالمجان» لصعوبة تقييمها! طرح آلاف الأسهم ليجري البيع بأقل من قيمتها، والإبقاء على ألف أخرى من أجل استمرار المفوض علي الكرسي! معدات شركة أثاث وأخشاب تباع بالقطعة «مخرطة مقشطة منشار» بالنقد والتقسيت المريح.

نصحبكم إلى هذا الأوكازيون والذي باركه د. عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال وقتها في اجتماع الجمعية العمومية للشركة القابضة.. فماذا عن وقائع الأوكازيون؟!

بداية يذكر محضر الجمعية العامة لشركة «الإسكان والسياحة والسينما» في ٥ / ١ / ١٩٩٨ برئاسة د. عاطف عبيد وحضور مصطفى عيد رئيس الشركة القابضة وأعوانه نتائج أعمال إعادة الهيكلة لشركات المقاولات وشركة «وودكو» أن إجمالي الديون هبطت من ٢٩٧،٧٤٥ مليون جنيه قبل تنفيذ برنامج إعادة الهيكلة إلى ٦٥،٥٩٠ مليون جنيه بعد إجراء التسويات أي بنسبة ٤٥٠٪ كما بلغت قيم الأعمال الخاسرة لشركات المقاولات ٩٤ مليون جنيه وتم تنفيذ ٧٨ مليون جنيه منها بنسبة

٨٣٪ ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من الـ ١٦ مليون جنيه الأخرى قبل نهاية مارس وبلغ مجموع الخسائر لشركات المقاولات «وودكو» في ٣٠/٦/١٩٩٧ صفراً مقابل ٣٤٣ مليون جنيه في العام الأسبق.. وحقت أرباحاً بلغت ١٨،٩٠١ مليون جنيه مقابل خسائر تقترب من نفس الرقم (١٨،١٨٦ مليون جنيه).

وللحق فإن الأرقام والمبالغ المذكورة لو كانت صحيحة لاستحق القائمون علي هذه العمليات كأس الأمم لقيادة الخصخصة في جميع دول العالم وليس في مصر.. ولكان حلالاً علي مصطفى عيد ومجلسه أن يحصلوا علي نسبة التميز التي أقرها د. عاطف عبيد والتي بلغت ٢٠٨ آلاف جنيه صافية عافية (١٠٢ من آلاف الجنيهات + ٥،٢٥) ألف جنيه زيادة هذا العام، والإعفاء الضريبي الذي تحملته الشركة بل يستحقون أعظم مكافأة إذا لم يحققوا أي ربح علي الإطلاق.. فشركات المقاولات لم يظهر في ميزانياتها منذ سنين طويلة أي فائض.. ويكون إنجازاً عظيماً إذا انتهت الخسائر.. أما أن تحقق فائضاً ويكل هذا الحجم من ملايين الجنيهات وتقر الجمعية العمومية هذا الإنجاز فإن الأمر يحتاج إلي إسقاط ورقات التوت والأكاذيب وكشف حقيقة «ترقيع» الميزانيات من أموال حقيقية مواردها من بيع الفنادق والشركات، أي أموال ليس لها علاقة من قريب أو بعيد بتحقيق أي إنتاج.. بل وصلت الأمور إلي حد شراء آلاف الأسهم من أجل أن يبقى ممثل لهم علي الكرسي طبقاً لقاعدة ضرورة وجود نصاب معين من الأسهم لوجود العضو الممثل، حتي لو تسيبت هذه الأسهم في الخسائر، وحتى لو جاءت قيمتها من أموال الشركات المنكوبة رغم ادعاءات الخصخصة!

ونحن نعرض لحقيقة تلك الميزانيات الوهمية لشركات المقاولات وشركة «وودكو» من خلال المستندات وآراء الخبراء.

أغلي كرسى!

تقول المذكرة والتي تحمل رقم (١٨٨) للعرض علي مجلس إدارة شركة الإسكان والسياحة بشأن بيع حصة الشركة القابضة في أسهم شركة القاهرة للإسكان والتعمير في ٢١/١٠/١٩٩٧ تمت عملية البيع لأسهم الشركة من خلال بورصة الأوراق المالية واحتفظت الشركة في حوزتها بعدد ١٠٧٤٦,٠٧٧ سهمًا من إجمالي أسهم الشركة البالغ عددها ٦,٣٦٠,٠٠٠ سهمًا علمًا بأن سعر الإقفال في البورصة يوم الأربعاء الموافق ٢٢/١٠/١٩٩٧ كان ٨٩,٢٢ جنيهًا بينما ذكر إعلان الشركة المذكورة والمنشور بالجرائد الحكومية أن عدد الأسهم المطروحة للبيع ٥٧٧,٧٣٣,١ سهمًا بفارق ١٢٥٠٠، وهو ما يعني احتجاز رئيس مجلس إدارة الشركة هذه الأسهم وعرض الباقي للبيع.

وبعد أسبوع واحد أي في ٣٠/١٠/١٩٩٧ قامت الشركة القابضة ببيع ٢٥ ألف سهم في البورصة قبل الإقفال مباشرة ولأن ألف باء الاقتصاد أن زيادة العروض تؤدي منطقيًا إلى انخفاض سعر السهم خاصة أن سوق المال تعمل بنظام متوسط الأسعار وليس سعر آخر صفقة، فقد جاء البيع بقيمة أقل.

وبعيدًا عن هذه الخسائر فقد احتجزت الشركة عشرة آلاف سهم لتغطية النصاب المطلوب للعضو الممثل للشركة القابضة في مجلس إدارة شركة القاهرة وهو السيد مصطفى سعد ..

ولا ندري أين قواعد الخصخصة والتي تتخطى في بيع أسهم بأقل من قيمتها ثم احتجاز أسهم الاحتفاظ بالكرسي والذي لا يعرف أحد سر الإصرار علي الاحتفاظ به بعد أن يتم بيع الشركة بأكملها، وأي مبرر يوافق المنطق سوي المجاملة علي حساب الصالح العام والمال العام؟! وحتى في حالة اشتراط القانون لنصاب معين من الأسهم فإنه لم يشترط أن الدولة التي تشتريها لسعاده؟!!

ومن هنا لم يكن غريباً أن يتردد عن مرور صفقة بيع الشركة إلى مستثمر من جمهورية «شيكشا» بالسعر الذي يرغبه المستثمر بعد رفضه القاطع دفع علاوة السهم المتداول في مقابل سيطرته على الشركة، وأنه حصل على الموافقة الشفهية وفي انتظار «البصمات» على الأوراق حيث قامت الشركة القابضة بتكوين ثلاث لجان لفض المظاريف وفحص العروض وللتفاوض وجار الصياغة النهائية للاجتماعات الصورية لاستيفاء الشكليات وسد الخانات! وهو أمر ليس بمستغرب إذا ما استعرضنا سيناريو بيع «الأهرام للمشروعات» بداية من لقاء الأشقاء في أمريكا ومروراً بهبر ١٠٠ مليون جنيه لا يعرف أحد أين ذهبت.. ورغم إثارتنا وإثارة الجرائد الأخرى هذا الموضوع فإن وزير قطاع الأعمال والذي حضر وبارك قرر المكافآت السخية في الجمعية العمومية لم يبال أو يفكر في الرد!

أراض بالمجان

نتقل إلى مقالة أخرى للفساد ضمن مقاولات خصخصة شركات المقاولات! فعلي قدم وساق تجري جميع المحاولات لبيع «شركة النصر للإسكان والتعمير» وصيانة المباني بأقل من قيمتها بفارق قدره الخبراء بمبلغ ٢٩٠ مليون جنيه!

فعلي سبيل المثال أكد الخبراء والمتخصصون أنه تم تقييم أراض في القاهرة المحروسة وبالتحديد في منطقة المقطم - منطقة الجذب السكاني وإعلانات الشقق - تم تقييم الأراضي بسعر سبعة جنيهات وبسبعة عشر جنيهاً.. والسؤال لأصحاب لافتات إعلانات الإنجازات هل هناك أرض بالقاهرة بسعر سبعة جنيهات؟ إن ثمن متر «البقة والدبلان» التي يكتب عليها الإعلانات يقترب من هذه القيمة؟!

ويبدو أن أوكازيون الشركة القابضة التابعة لا حدود له، فقد أشارت المصادر

إلى وجود أكثر من أربعة ملايين متر مربع - ضمن عشرة ملايين متر مربع - يصعب تقسيمها أي أنها بدون قيمة.. وليس هذا بغريب بعد أن أصبح كل شيء بدون قيمة!.. وللأسف والأسف يبدو أن المحاولات ستنتج في تمرير الصفقة والرجوع للأهرام للمشروبات فضيلة!!.

من قصص ألف ليلة وليلة

حكاية مجاويش!

عقدت جمعية عامة غير عادية لشركة مصر للسياحة أقرت فيه ما سمي بفرز وتجنيد لقرية مجاويش تم بمقتضاه تنازل شركة مصر للفنادق عن مساحة أرض قدرها ٧٥٠ ألف متر مربع أرض فضاء بقرية مجاويش البالغ مساحتها الكلية ١٥١٢٠٠٠ متر مربع تحت دعوي أن هذه الأرض مملوكة علي الشيوع بين كل من شركتي مصر للسياحة ومصر للفنادق وهذا يخالف الواقع الآن.

١- الأرض البالغ مساحتها ١٥١٢٠٠٠ متر مربع المقام علي جزء منها قرية مجاويش مملوكة بالكامل لشركة مصر للسياحة ومسجلة باسمها بعقد مشهر بالشهر العقاري.

٢- إن عقد المشاركة بين كل من الشركتين يقضي بأن الشركتين اتفقتا علي إقامة مخيم تحول بعد ذلك إلي قرية مجاويش على مساحة ٤٢٠ ألف متر مربع (أربعمائة وعشرين ألفاً).

٣- نص البند الثالث من العقد علي أن مدة هذا العقد ٢٠ (عشرون) سنة تتجدد ما لم يقر أحد الطرفين بإخطار الطرف الآخر بعد رغبته في التجديد.

٤ - نص البند الرابع من العقد علي أن يكون رأس المال المستثمر للمشروع مبلغ ١.٤٠٠.٠٠٠ (مليون وأربعمائة ألف) جنيه تدفع مناصفة بين الطرفين.

ولم يرد في أي بند من بنود هذا العقد أن الأرض المملوكة لشركة مصر للسياحة جزء من هذا العقد، وإنما اقتصر التعاقد على المشاركة في رأس المال المستثمر لإقامة المشروع على الأرض المملوكة لشركة مصر للسياحة بدليل أنه حدد لهذا المشروع مدة عشرين سنة.

وعلى فرض أن الأرض تدخل ضمن التعاقد فإن الأرض في هذه الحالة تحدد بالمساحة المقام عليها القرية فقط أي ٤٢٠ ألف متر وليس بكامل مساحة الأرض وإن صح إجراء الفرز والتنازل المشار إليه يكون من نصيب شركة مصر للفنادق ٢١٠ آلاف متر مربع وليس ٧٥٠ ألف متر مربع.

ولما كانت القيمة السوقية لسعر المتر من أرض قرية مجاويش لا يقل عن ألف جنيه حسبما قدرته لجان الشركة والشركة القابضة فإنه بإقرار موضوع الفرز والتجنيب المشار إليه يكون قد تم تنازل شركة مصر للسياحة عن مساحة الأرض من أملاكها وأصول قيمتها تزيد على ٧٥٠ مليون جنيه وهي ملكية عامة بالكامل لشركة مصر للفنادق التي يسهم فيها القطاع الخاص بنسبة ٤٩٪ ومن ثم فإن هذا الإجراء يعني التنازل عن ملكية عامة من أملاك القطاع العام دون مقابل إلى القطاع الخاص.

من الممكن قبول مثل هذا التنازل في حالة ما إذا كانت الملكية والمساهمة بالكامل في شركة مصر للفنادق للدولة ممثلة في الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما التي يحق إعادة توزيع الأصول المملوكة لها على الشركات التابعة لها وهو أمر لم يتوافر في شركة مصر للفنادق التي يسهم في ملكيتها نسبة كبيرة من القطاع الخاص.

من ناحية أخرى أقرت الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما عملية بيع وحدات عائمة (فندقين عائمين ومطعمين عائمين) بالإضافة إلى مرسى علي النيل بمنطقة الروضة وجميعها مملوكة لشركة مصر للسياحة وتم بيعها إلى شركة «إيجوث» وهي شركة قطاع أعمال عامة تابعة أيضًا لنفس الشركة القابضة بدعوى تنفيذ برنامج

الخصخصة.

السؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل الخصخصة أن يتم تداول الأصول ونقل ملكيتها بين شركات قطاع الأعمال وبعضها التابعة لنفس الشركة القابضة بحيث يظهر أن هناك تحريكاً للمحفظة أم هو نقل للملكية مقابل إعادة توزيع للسيولة النقدية بين الشركات وبعضها حيث توجد سيولة نقدية كبيرة لدى شركة «إيجوث» نتيجة البيع الذي تم لبعض الفنادق ولم تقم شركة «إيجوث» باستثمار هذه السيولة التي تراكمت لديها في نفس الوقت نقصت السيولة لدى شركة مصر للسياحة فلجأت الشركة القابضة إلى هذا الإجراء حتي تظهر أنها تنفذ فعلاً برنامج الخصخصة وفي نفس الوقت حل مشكلة السيولة لدى إحدى الشركات التابعة وفي النهاية هو تحريك للمحفظة علي الورق.

وإذا كان المبرر لبيع هذه الوحدات أنها أصول غير منتجة فإن عملية البيع التي تمت تعني ببساطة نقل مشكلة هذه الأصول من شركة إلى أخرى تابعة لنفس الشركة القابضة وكيف تقبل شركة «إيجوث» القيام بشراء أصول غير منتجة وإهدار السيولة المتوفرة لديها في مثل هذه الأصول التي لن تغل لها أي عائد.



مخالفات عبيد ومصطفى عيد في الشركة القابضة للسياحة والسينما

♦ عاطف عبيد و مصطفى عيد تحديا قرار الرئيس
بوقف مشاركة قطاع الأعمال في الاستثمار السياحي
♦ ١٥٠٠ فدان بالساحل الشمالي تعرضت لأكبر
مذبحة لإهدار المال العام
♦ الشركة القابضة للسياحة تتحایل علي استمرار
شركة الجمال

أثناء زيارة مبارك لأسوان وعند مشاهدته العمل في مشروع «لسان الجزيرة» المجاور لفندق أوبروي علم أن الأعمال للقطاع العام، فقرر علي الفور أن يتوقف تمامًا عن الاستثمار في القطاع السياحي وبناء عليه توقفت الأعمال في المشروع رغم أنه أوشك علي الانتهاء بنسبة تزيد علي ٩٥٪، حيث كان قد تم الانتهاء من صب جميع الهيكل الخرساني عدا حجرة واحدة، كما كان يجري العمل علي قدم وساق إضافة إلي وجود جميع المعدات مشونة في الموقع، ولم يستكمل صب سقف الحجرة الواحدة لينتهي من البناء، وعلي الرغم من تعرض الشركة لخسائر قدرتها المصادر المتخصصة بمبلغ ٤٨ مليون جنيه نتيجة هذا التوقف. فإن تعليمات مبارك كانت واضحة ولم يعقب د. عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال وقتها ولكن ما حدث في الساحل الشمالي والإبقاء علي شركة «هوليداي دريمز» كان شيئاً آخر.. وكان تعليمات مبارك كانت مقصورة علي مشروع أسوان دون أن تمتد إلي بقية استثمار القطاع العام في السياحة بالمواقع الأخرى!

نعود إلى مغامرات الشركة القابضة للسياحة والشركات التابعة وعلي رأسها شركة «إيجوث» ومباركة وزير قطاع الأعمال ما يجري ولا بد أن نشير إلى حملة «أخبار اليوم» التي كشفت عن قيام «الجمال» بالضحك علينا طوال ٢٠ عامًا (١٩٩٦-٧٦) وقد كان شريكًا بنسبة ٥٠٪ في شركة «هوليداي دريمز» إضافة إلى ٥٠٪ في شركة أخرى وللحق فقد أفادت الحملة الصحفية «إيجوث» رغم كشفها للفساد، فتتخارج بأن تستخلص الشركة أرض الساحل الشمالي وفي هذا تعظيم لأصولها خاصة أن المبلغ الذي تم سداده للجمال يعد معقولاً جداً إذا ما قورن بما يحدث من عرقلة لاسترداد أرض مساحتها ١٥٠٠ فدان أرض أي ٦.٣٠٠٠٠.٠٠٠ متر مربع فمهما كانت الخسارة في المبلغ المدفوع فهو كما يقولون ثمن «غلطة» كم دفع المسئولون من أموالنا ثمنًا لأخطائهم.

وعادت الأرض في الساحل الشمالي وفي التحرير بالقاهرة وأعلنت «إيجوث» أنها أخذت الأرض لتحافظ عليها وربما كان هذا «الزعم» وراء توقف «أخبار اليوم» من حملتها ففي النهاية لهم الأمر الظاهر، ولا يعرف أحد ما تخبئه الضمائر.

وتتابعت الأحداث

أجبر د. حامد فهمي رئيس الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما بعد تداعيات نتيجة شهادة حق - وإن كان البعض قد أطلق عليها غلطة عمره - عندما أكد أن مهندس العملية عاطف عبيد فما تم من تحديد مبلغ وغيره كان بناء علي تعليمات الوزير المذكور!

وتتابعت الأحداث فقد قرر مجلس إدارة شركة «إيجوث» في ١٢/٦/١٩٩٦ بصفة الجمعية العمومية لشركة «هوليداي دريمز» ونتيجة تخارج المستثمر اللبناني علي الجمال ما يلي:

- اعتبار شركة «هوليداي دريمز» منحلة بصفة قاطعة.

- تعيين رئيس الشركة السابق لهوليداي مصفياً للشركة بنفس مخصصاته السابقة.

وبناء عليه أصبح لا معني لوجود شركة «هوليداي دريمز» وأصبحت «إيجوث» هي المالك الوحيد بالتالي يجب أن تدخل المساحة المستردة خالصة - والبالغة ١٥٠٠ فدان بالساحل الشمالي ضمن الأصول المراد خصخصتها مثلها في ذلك مثل باقي الفنادق والأراضي.

ولكن فجأة تغير «السيناريو».

سيناريو شارع الضباب!

قررت الجمعية العمومية غير العادية في ١٩٩٦/٧/١ لشركة «إيجوث» الإبقاء علي شركة «هوليداي دريمز» بأن يتولي رئيسها السابق تسير أمورها لحين استكمال نصاب الشركاء وتشكيل مجلس إدارة.

وإذا كان الجمال «مشي» فيمكن التصرف فيمن يحل محله.

وعلي عجل وقبيل انتهاء المدة التي يمنحها القانون لحل الشركة وتصفيتها - وهي ستة أشهر - تم إدخال شركتين للمساهمة والمشاركة والشركتان هما : الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما وشركة الفنادق المصرية، أما حجم ما تمخض عنه الجبل في نصيب المشاركة فهو ١٪ (١٢٠٠ سهم) للشركة الأولى و ٥٠ سهمًا فقط للشركة الثانية.. أي بنسبة جزء من ٢٤ علي واحد في المائة.

ألا يدل هذا علي التحايل للإبقاء علي الشركة الوهمية؟ وإلا بماذا فسر مشاركة شركتي قطاع أعمال عام وبنسبة لا تذكر رغم كل مساعي الخصخصة؟ ألا يعلم وزير قطاع الأعمال ورئيس الشركة القابضة للسياحة بذلك؟ بالطبع هما أول من يعلم وليقل لنا ما هو الغرض بالضبط؟ فقيمة المساهمة كما ذكرها تقرير مراقب الحسابات علي ميزانية شركة «هوليداي دريمز» أصبحت كما يلي:

٥.٧٢٠.٥٠٠ جنيه لشركة «إيجوث» و٦٠٠ ألف للشركة القابضة و٢٥٠٠

جنيه لشركة الفنادق.. ولك أن تتصور مساهمة شركة بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه!!

لقد قدرت المصادر المتخصصة قيمة الأراضي المستثمر فيها بمبلغ ٣.٦ مليار دولار (١٥٠٠ فدان تساوي ٦٣٠٠٠٠ مترًا ٥٠٠ جنيه للمتر) أي استثمارات بالمليارات فكيف تشارك فيها شركة بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه ولم تتوقف التداعيات بعد.

جعلوني مفوضًا

فرغم أن المفترض تسويق الأرض سياحيًا في إطار الخصخصة لكنهم جاءوا بشخص - يعلم الله - ما خبرته في مشروعات الإسكان وعمره يناهز الـ ٧٥ عامًا وجعلوه مفوضًا علي الشركة، فإذا به يعلن في مؤتمر بفندق مريديان بالقاهرة أنه أعد مشروعًا لإقامة فيلات وشاليهات وقصور وفنادق وأراض للجولف زاعمًا شغل الفنادق علي مدار العام.

والمشروع ببساطة هو تحويل المنطقة إلى غابة أسمتية دون أي عائد.. مع ملاحظة مخالفة قرار رئيس الجمهورية بعدم مشاركة قطاع الأعمال في المشروعات السياحية.

ولا أحد يعرف كيف يمكن ري أراضي الجولف وصيانتها ٩ أشهر إضافية كل عام (استثمار الساحل الشمالي موسمي) ولا أحد يعرف كيف يتم شغل الفنادق طوال العام؟! أم أن المسائل تبرير لزراع الغابة الخرسانية المزعومة وأعمال المقاولات والمناقصات؟

والفساد في شركة إيجوث لم يتوقف مع خروج الجمال، فرغم أن الشركة تعد أكبر شركة مالكة للأصول في الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما فإنه يديرها مفوض (علي إسماعيل إمباي) عمره نحو ٦٥ عامًا بدون مجلس إدارة ولا تعرف سببًا لتفويضه بالسلطات لمدة عامين؟! ولا يعرف أحد كيف تترك كل هذه الأصول لتصرف منفرد، ولا نعرف أين جهاز المحاسبات بما يحدث بهذه الشركة

أو سبب الصمت بالضبط؟!

السياحة في الجراج!

فالتساؤلات التي تثار حول أرض إيجوث بميدان التحرير تحتاج إلى إجابة شافية وواضحة، فالأرض المذكورة كانت تملكها شركة القاهرة للاستثمارات السياحية وهي إحدى شركات «إيجوث» المشتركة والتي قدر ثمنها بمبلغ ١٢٠ مليون جنيه، هذه الأرض تم الاتفاق عليها لتنتهي إلى جراج سينرات، رغم أن النظام الأساسي للشركة لا يوجد به إنشاء جراجات! فهل هذا الاستغلال الأمثل لأرض تقع بأهم مواقع العاصمة؟!

سؤال آخر «فزورة» أخرى حول شركة «إيجوث» فالشركة المذكورة قامت بشراء فندق سيدي عبدالرحمن من شركة الفنادق المصرية بمبلغ ٨٠ مليون جنيه، رغم أن البائع والمشتري يتبعان قبيلة قطاع الأعمال العام، بينما تعلن الدولة عن الخصخصة خاصة في مجال السياحة، فما رأي اللجنة الوزارية للخصخصة؟! الإجابة تأتي في أن لجنة المذكورة تأخذ بتقارير السيد الوزير المختص عاطف عبيد ورئيس الشركة القابضة مصطفى عيد والمفوض علي الشركة التابعة علي إمبابي بحكم أنهم الجهاز الفني المختص، كما أن اللجنة الوزارية للخصخصة ليست لها سلطة قانونية محددة تجعلها مسئولة منفردة عن إقرار شيء أو رفض أي شيء! وتأخذ قراراتها في ضوء ما يعرض عليها.. فإذا كان ما يعرض عليها غير صحيح فتكون النتيجة معروفة ولكم في الأهرام للمشروبات أسوة سيئة!!

ونفس الإجابة تصلح لما تردد حول اختيار رئيس الشركة القابضة د. مصطفى عيد شركة مغمورة في الإدارة اسمها «روزود» من بين ٦ شركات تقدمت لإدارة قصر محمد علي، علماً بأن هناك أكثر من ٥٠٠ شركة إدارة عالمية تدبر كل منها مئات الفنادق علي مستوي العالم، ولكن مصطفى عيد لم ير سوي «روزود»، فمن

الطريف أن يدافع د. مصطفى عيد عن نفسه بأن الأمر يستوجب العرض علي لجنة الخصخصة بمجلس الوزراء وهو يعلم تمامًا اعتمادها علي الجهاز الفني المختص كما «يرتكن» إلي التنسيق مع وزارة الثقافة لأن الفندق يعتبر أثرًا تاريخيًا رغم أن الكل يعرف إهمال وزير الثقافة الآثار.. وحتى معركة حديقة الفنادق التاريخي حسمها رئيس الوزراء وليس وزير الثقافة!! هذا ومازلنا نتحفظ علي «هوس» بيع حصّة من الفنادق التاريخية وعلي رأسها ماريوت ومينا هاوس ومنيل بالاس بالقاهرة وكتركت بأسوان وويتتر بالاس بالأقصر وفلسطين بالإسكندرية!

هذا بخلاف فضائح بيع الأراضي في المواقع المتميزة بتراب الفلوس ولا نعرف كيف يتم بيع أراض بشرم الشيخ مساحتها ٢٧٠ ألف متر مربع بأسعار تتراوح ما بين ١٦٥ و ١٨٠ جنيهاً علماً بأن أراضي شرم الشيخ بقيمتها كاملة البنية الأساسية والمرافق، ومع طفرة السياحة هناك يزيد ثمن المتر علي ألف جنيه، فكيف ظفر المشتري بهذه الصفقة بالضبط لأنها أرض شاملة المرافق؟!

كما لا تعرف أيضاً كيف تم تقييم أراضي الساحل الشمالي المملوكة لشركة «إيجوث» بينما تتردد الأسعار المعروضة عن المتوسط سعر المتر ١٥٠ جنيهاً لما أقل بينما يزيد علي السعر ٥٠٠ جنيه للمتر كما يقدره الخبراء.

وتستمر التساؤلات حول ما تتردد عن سبق رفض الشركة شراء الدور التاسع بالعمارة رقم ٤ بشارع أمريكا اللاتينية المملوك لشركة التعمير وامساكن الشعبية بمليون جنيه، بينما تم بعد ذلك تأجير الدور نفسه مع ملاحظة أن القيمة الإيجارية ٢.٥ مليون جنيه دفعت بالكامل سنوياً لتصبح القيمة الإيجارية أضعاف ثمن الشراء!

وبعد ذلك يبارك وزير قطاع الأعمال مجهودات رئيس الشركة القابضة للسياحة والشركات التابعة وعلي رأسها «إيجوث» ويشيد بتلك الجهود في اجتماع الجمعية العمومية(*) .

(*) الكتاب الأسود في بيع القطاع العام لعللي القماش .